اقتضت العادة عند تقديم دراسة للمبادئ الأساسيةللقانون الدستوري والأنظمة السياسية الإجابة عن سؤالين ّق يتعل ّل الأو بتعريف هذه ّة الماد من خلال الاطلاع على موضوعها ومحتواها ومجالات اهتمامها والإطار الذي تنطبق ويحدد الثاني مفهومها أي معرفة الأهداف التي ترميإلى تحقيقها . بدورنا ونحن سنتّبع هذه العادة ونسلط الأضواء علىهاتين النقطتين الهامّتين اللّتين تباينت حولهما آراء الفقهاء. وذلك من خلال تناولنا بالدرس :الثاني) المبادىء الأساسية للقانون الدستوري المقدمةجامعة تونس الإفتراضيةالفصل الأولموضوع القانون الدستوريبطريقة أبجدية سنة 325 قبل الميلاد والتي جمعت 158دستورا أول دارس للقانون الدستوري. ونلاحظ من خلالتحليل هذه الوثيقة الثمينة والبالغة الأهمية والتي لم يصلنايختلف كثيرا عن المتبعة الطريقة اليوم من قبل المختصّين فيالقانون الدستوري، فنجد في الجزء الأول من المؤلف عرضاالقائمة بينها. وانطلاقا من هذه الملاحظات، نجد في الدستوروبالتالي في القانون الدستوري : القواعد التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين صلاحيات السلط العلاقة بين السلطات ثم 1نشرت Keynion Frédéric Sir كيفية اتّخاذ القرارات القانونية نشرت هذه الدراسة لأول مرة في سنة 1891 من طرف المبادىء الأساسية للقانون .1922 en Budé Collection ,Haussoullier (G. et Mathieu)بالفرنسية خاصة من طرف الدستوري المقدمةالأستاذ : محمد رضا بن حمّاد 4جامعة تونس الإفتراضية وإن ّ اهتم أرسطو بدراسة القواعد التي ّم تنظ السلطةالسياسية ّ إلا ّه أن لم يستعمل اصطلاح القانون الدستوري. واصطلاح القانون الدستوري حديث الظهور في الدراساتCostituzionnale " عام 1797 وقد الدستوريحيث بدأت دراسة القانون Giuzeppe Compagnoni di Luzo الأستاذالقرن العشرين، فقد ّ درست لأو مرّة ل هذه المادة بالمعهدالعالي للدراسات التابع لجامعة الجزائر التي أحدثت سنة1946 وعندما بعثت الجامعة التونسية4 ومن ضمنها كليةبالإجازة وشهادة الكفاءة في الحقوق في فصله الخامسعلى تدريس مادة القانون الدستوري والنظم السياسية بالنسبة حول الظروف التي تمّ فيها تدريس هذه المادة يمكن الرجوع إلى : 3 Lavigne (P., Le Comte Rossi, premier professeur de droit constitutionnelfrançais (1834–1845).Editions CUJAS, Paris 1977, p.الرسمي "الرائد ،التونسية4 الجامعة وتنظيم بإحداث القاضي 1960 مارس 31 في مؤرخ 1960 لسنة 98 أمر عدد للجمهورية التونسية"، ،1960 ص 528 .أمر عدد 172 لسنة 1960 مؤرخ في 12 ماي 1960 يتعلق بالإجازة وشهادة الكفاءة في 5 المبادىء الأساسية للقانون الدستوري المقدمةالأستاذ : محمد رضا بن حمّاد 5ويشمل تدريس ّ الماد ة وفق الملحق عدد 1 للقرار1960 القانون العام وموضوعه فروعه المختلفة الدولةالحقوق الفردية والاجتماعية النظم السياسية النظام 6.العالم في الوقت الحاضر.باعتباره قانونا وضعيا ككل فروع القانون الأخرى، ّ إلا ّ أن ّز ه يتميبأنّه يعد الأساس والمنطلق لكل هذه الفروع من القانون. فلم ّن يتمك الفقه حتىالآن من الاتفاق على تعريف واحد وجامع ّد يحد ّة بدقفي تعريف القانون الدستوري إلى الاعتبارات السياسية ومن ال طّبيعي أنتختلف هذه الاعتبارات من دولة لأخرى ومن فترة زمنية إلىأخرى، الأمر الذي ّ ينجر عنه وجود ّة عد تعاريف لموضوعالقانون الدستوري . ومن خلال هذه الاختلافات يمكننا أن نقدم اتّجاهينأساسيين لتعريف القانون الدستوري. الاتجاه التقليدي والاتجاهالحديث.والنصف الأول من القرن العشرين. أما الاتجاه الثاني فبدأ

Summarized by © lakhasly.com